

# الكرامة

كرامة الوطن من كرامة المواطن

## حتى تصبح مصر وطنا لكل المصريين

د. رءوف عباس

18 إبريل 2006

بعد شهور قليلة من أحداث التعصب الطائفي التي شهدتها الإسكندرية، وتعرض فيها الأقباط وكنائسهم ومحالهم التجارية للأذى عادت قوى الشر والتعصب الأعمى إلى ممارسة عدوانها الأثم على المصلين في ثلاث كنائس في وقت واحد، وفي وضح النهار.. عدوان دموى على المصلين في بيوت للعبادة، ولا أظن أن من نفذوا العدوان ومن دبروه يعرفون الله من قريب أو بعيد ولا يؤمنون بأى دين.

لقد كتبت من قبل مقالات نشرت بالصحف القومية والحزبية -منذ الثمانينات- محذرا من تصاعد التعصب الدينى وشيوع ثقافته، مطالباً بالمعالجة السياسية للمشكلة، مؤكداً أن ما جرى في هذا العهد الأسود خروج على ما اتسم به تاريخ مصر من تلاحم المصريين وتوادمهم واحترام كل منهم لعقيدة الآخر، مبيناً أن ما جرى من ممارسات تعصبية بغیضة سوف يؤدي إلى تمزيق وحدة الوطن، وإهدار كل ما صنعه الأجداد على مر العصور.

وها أنا ذا اليوم أكتب - من جديد بقلب أثقله الحزن - مشاركاً المصريين قلقهم على حاضر ومستقبل هذا الوطن داعياً أبناءه إلى إنفاذه مما يتعرض له من خطر داهم.

إستمع العالم كله وشاهد ما جرى، ولم يصدق من سمع ومن رأى رواية الحكومة عن المختل المذنب، بل شعر الجميع بالسخرية من الإختلال العقلي وقصر النظر الذى تتعامل به الحكومة مع الظاهرة برمتها، فلا تهتم بمعالجة أسبابها التى ساهمت فى صنعها على مر ربيع القرن الأخير وهى - على سبيل المثال لا الحصر - تتمثل فى إجهاض العمل السياسى المدنى وترك الساحة خالية أمام تيار التعصب الدينى، بل تمهيد الأرض له بنظام تعليمى لا يعلى من شأن الإنتماء الوطنى، وإعلام رسمى يفتح النوافذ على مصراعها أمام الفكر الوهابى الذى يمثل أشد مدارس الفكر السلفى تعصباً، وأكثرها تخلفاً، ويعددها عن البيئة المصرية وروح التسامح التى غلبت على المصريين على مر تاريخهم، وإحتضان دعاة من ذلك التيار البغيض وترك المنابر لهم، بل ووضعهم فى المناصب العليا للهيئة الدينية التى لاهم لها إلا تبرير أوزار السلطان.

ولم يكف النظام بذلك، بل راحت ممارسته تغذى بقصد أو غير قصد تيار التعصب الدينى بالموقف المتخلف من مسألة بناء الكنائس وترميمها وعدم الإستجابة للمطالب الوطنية بإصدار قانون موحد خاص بدور العبادة، والتميز ضد الأقباط فى مجالات التوظيف المهمة فى الجامعات والقضاء والهيئات السيادية، ومعالجة ملف الأقباط - عامة - معالجة أمنية غيبية كانت نتائجها تواتر الأحداث "المؤسفة" وغياب المعالجة السياسية للملف التى تضع فى إعتبارها جعل مصروطناً لكل المصريين، دون إدراك لخطورة التمادى فى هذه السياسة الحمقاء على الأمن القومى المصرى، بإعطاء المبررات لقوى التدخل الأجنبى التى تستهدف تمزيق وحدة هذا الوطن فى إطار مشروع إمبريالى معلى لتجزئة المنطقة كلها.

وإذا كان هذا شأن النظام فى التعامل مع هذه الكارثة القومية الكبرى، فلا يجب أن تقف القوى الوطنية الشريفة عند حدود الشجب والإستكار والإحتجاج، بل يجب أن نستفيد من عبرة تجربة المصريين فى معالجة الأزمة الطائفية التى وقعت عام 1910 والتي هددت بشق الصف الوطنى، فكان "المؤتمر المصرى" الذى عقد عام 1911 بفضل جهود مجموعة من الشخصيات الوطنية، والذى إنتهى إلى وضع مشروع سياسى متكامل، رأينا آثاره فى الثورة الشعبية العظيمة عام 1919، فما حدث من تلاحم المصريين فى مواجهة المستعمر، وذلك العلم البديع العبقرى الذى رفعه الثوار وقد احتضن فيه الهلال الصليب، ولم يقم خطباء الثورة من الأقباط باعتلاء منابر المساجد عثناً ولم يقم خطباء الثورة من المسلمين بالخطابة أمام هيكل الكنائس رياء، ولم تكن الأغلبية فى اللجنة المركزية للوفد المصرى للأقباط إهتباطاً، ولكن كان ذلك كله ثمرة ما توصل إليه المصريون فى ذلك "المؤتمر المصرى" عام 1911 من صياغة ميثاق للعمل الوطنى.

لن يغفر لنا التاريخ ولن نترحم علينا الأجيال القادمة إن اكتفينا بالولولة والنحيب، والشجب والإستكار، فقد آن الأوان أن يبرز من بين صفوف القوى الوطنية المدنية فى هذا البلد من يعدون لمؤتمر وطنى عام يضع ميثاقاً للمواطنة، بل وورقة عمل تتضمن المبادئ الأساسية التى يجب أن يصاغ فى إطارها دستور جديد لمصر تناضل جميعاً ونبدل كل غال وعزيز من أجل جعله حقيقة واقعة، ألا تستحق مصر منا ذلك؟